

تعليق المبادرة المصرية على نتائج تحقيقات البنك الدولي في مخالفات مصنع أسمنت تيتان

تعليق المبادرة المصرية على نتائج تحقيقات البنك الدولي في مخالفات مصنع أسمنت تيتان

«بعد 6 سنوات من الشكوى.. تحقيق البنك الدولي يؤكد
مخالفات المصنع، دون التزام بإصلاح الضرر»

الطبعة الأولى/يناير 2022

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



بعد 6 سنوات كاملة، صدر التقرير النهائي من مكتب «المحقق» التابع للبنك الدولي، في الشكوى المقدمة ضد شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند (مصنع أسمنت تيتان) في منطقة وادي القمر بالإسكندرية، وضد «مؤسسة التمويل الدولية» الممولة للمصنع. وخلصت نتائج التحقيق إلى تأكيد مصداقية الشكوى بوجود تأثير سلبي للمصنع على البيئة وصحة السكان، وحدوث انتهاكات لحقوق العمال تسبب فيها مصنع الأسمنت التابع للشركة، والذي تموله مؤسسة التمويل منذ عام 2010.

كانت المبادرة المصرية لحقوق الشخصية ومنظمات أخرى قد قدمت هذه الشكوى في أبريل 2015، بالتنسيق مع أهالي وادي القمر ومع عمال سابقين في المصنع، قدموها إلى مكتب المحقق التابع للبنك الدولي (ويسمى مكتب مستشار شؤون التقيّد بالأنظمة (CAO)، وهو المكتب المعني بالتحقيق في شكاوى المتضررين من المشروعات التي تساندها مؤسسة التمويل الدولية؛ ذراع مجموعة البنك الدولي التي تمويل القطاع الخاص.

استندت الشكوى إلى مخالفة المصنع لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية التي تبناها مؤسسة التمويل الدولية، وتشرط على الجهات التي تمولها أن تلتزم بها طوال فترة التمويل. وجدير بالذكر أن المؤسسة كانت قد أصدرت هذه المعايير نفسها بعد تعرضها لسنوات عديدة إلى الانتقادات في أماكن مختلفة من العالم، بسبب دعمها مشروعات لا تلتزم بالمعايير الدولية، وتضر ضررا بالغا بالبيئة والعمال والسكان.

وكان من أهم ما تضمنته الشكوى تضرر السكان من تأثير التلوث الذي يسببه المصنع على صحتهم وسلامتهم، ومخالفة المصنع للقوانين المصرية المتعلقة بتقييم الأثر البيئي وتراخيص التشغيل، وضعف المشاركة المجتمعية فيما يتعلق بالمجتمع السكني المحيط. كما تضمنت الشكوى انتهاكات تتعلق بحقوق العمال المتعاقدين فيما يتعلق بالأجور والمزايا وحماية صحتهم وسلامتهم، ومخالفة القوانين المصرية والدولية فيما يخص التفاوض الجماعي وفض الاعتصام السلمي بالقوة. وذلك إضافة إلى شكاوى تتعلق بمستحقات عدد من عمال المعاش المبكر.

وأكد التحقيق أن مؤسسة التمويل أخطأت منذ البداية عند التعاقد، حيث لم يتم تقييم الآثار البيئية والاجتماعية بما يتناسب مع طبيعة المشروع وحجمه والقرب الشديد من المساكن. كما أكدت نتائج التحقيق التأثير السلبي للمصنع على البيئة وصحة السكان، خصوصا بسبب انبعاثات

الأثرية لمستويات أعلى كثيرا من المعايير المقبولة دوليا، وارتفاع كل من قياسات الضوضاء والاهتزازات. لا سيما أن سكان عدد من المنازل القريبة من المصنع يشكون من تسبب هذه الاهتزازات في تصدع جدرانهم، ورغم هذا لم يتم قياسها أصلا أو اتخاذ أي إجراءات بشأنها. وبعد إعلان نتائج التحقيق قدمت مؤسسة التمويل الدولية خطة عمل لمكتب المحقق، إلا أن الخطة لم تستجب لأهم نتائج التحقيق ولا أهم مطالب مقدمي الشكوى. فقد جاءت الخطة بدون أي ذكر على الإطلاق لأي من قضايا العمال، ولا أي من المشاكل البيئية الكبرى. وحتى البنود التي طلبتها المؤسسة من شركة أسمنت تيتان، رهنها بموافقة الشركة نفسها، بحجة أن مؤسسة التمويل أنهت كافة أشكال التعاقد مع الشركة منذ عام 2020.

وتعد هذه الشكوى هي الأولى المقدمة إلى مكتب المحقق من مصر. وهي من الشكاوى النادرة كذلك في منطقة الشرق الأوسط، ومن القليلة التي وصلت إلى المراحل النهائية من بين كل الشكاوى المقدمة إلى مكتب المحقق. ومن المؤسف أن تستغرق الشكوى منذ تقديمها وحتى صدور النتائج النهائية ما يزيد على ست سنوات، لتخلص في النهاية إلى تلك الاستجابة الضعيفة. وتؤكد المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أنه بدون التزام بحد زمني أقصى مناسب للانتهاء من التحقيقات، وبدون التزام من مؤسسة التمويل الدولية باحترام تقرير المحقق، ووضع خطة عمل فعالة تستجيب لكافة نتائجه، وبدون تعويض وجبر للأضرار التي أثبت التحقيق وقوعها حتى بعد انهاء التعاقد، نخشى أن تظل معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية في الواقع، حبرا على ورق.

نتائج التحقيق

تدور نتائج التحقيق، التي نشرها مكتب المحقق التابع للبنك الدولي في تقرير خلال سبتمبر 2021، وصدرت النسخة العربية منها الشهر الماضي، تدور حول ثلاثة جوانب أثيرت في الشكوى أهمها:

1 - البيئة: بما في ذلك مراجعة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع، وترخيص المصنع، وانبعاثات الهواء والتأثيرات الصحية، والتحول إلى استخدام الفحم كوقود، ومشاكل الضوضاء والاهتزازات.

2 - التواصل المجتمعي: بما في ذلك الكشف عن المعلومات، وإشراك أصحاب المصلحة والتشاور والأمان

3 - العمل: بما في ذلك شروط التوظيف وحرية التنظيم وشروط التوظيف والصحة والسلامة المهنية والمعاش المبكر.

في الجوانب البيئية؛ أكد التقرير على التأثير السلبي على البيئة وصحة السكان خصوصا بسبب انبعاثات الأتربة والغازات؛ على سبيل المثال كانت انبعاثات الجسيمات الدقيقة أعلى 6 مرات من المستوى المقبول من البنك الدولي عند بداية التعاقد عام 2010. ومن المعروف أن استنشاق الجسيمات الدقيقة يسبب أضرارا صحية بالغة تؤثر على الجهاز التنفسي والقلب والجهاز العصبي، خصوصا للأطفال والمرضى وكبار السن.

ورغم وضع خطط لتقليل الانبعاثات وتركيب فلاتر حديثة إلا أن هذا استغرق سنوات أجلت فيها الخطط عدة مرات. ورغم تحقيق انخفاض بالفعل في مستويات الانبعاثات عن السابق، يوضح تقرير المحقق أن طريقة الرصد التي يتبعها المصنع لا تسمح بتأكيد توافق انبعاثات المدخنة مع المعايير المطلوبة، وأنه حتى وقت صدور التقرير مازالت مستويات الغبار المتسرب، وهو الذي ينبعث من أماكن تجهيز العمل مثل سيور النقل وغيرها، تمثل مشكلة.

كذلك أكد التقرير خطورة ما اشتكى منه السكان بشكل متكرر ووثقوه بالصور والفيديو، وهو تكرار ظاهرة «الإطلاق العرضي» لكميات كبيرة من الأتربة من المدخنة في الهواء ربما بسبب عطل أو حتى بشكل مقصود. تكمن خطورة هذه الظاهرة في أنها تسبب ارتفاعا حادا في مستويات التلوث، ورغم أنها قد تستمر لعدة ساعات فقط، وقد لا تؤثر على متوسطات

الانبعاثات اليومية. إلا أن هذا الارتفاع الحاد كفيل بإدخال عدد من الأطفال ومرضى الصدر إلى غرف الطوارئ بالمستشفيات. ورغم إدراك مؤسسة التمويل لهذه الظاهرة وتأكيد خطورتها لإدارة المصنع، لم يتم اتخاذ إجراء لمواجهةها، ومازالت تتكرر في الواقع.

أكد التقرير كذلك على أن قياسات الضوضاء التي كانت مرتفعة منذ بداية التعاقد ولكنها زادت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لم يتم اتخاذ أي خطوات للتخفيف من آثارها. أما الاهتزازات التي يشكو سكان عدد من المنازل القريبة من المصنع من أنها تسببت في تصدع جدرانهم، فلم يتم قياسها أصلاً أو اتخاذ أي إجراءات بشأنها.

أوضح التقرير أنه منذ بداية تعاقد مؤسسة التمويل عام 2010، لم يقدم المصنع أيًا من وثائق الترخيص الدائم بالتشغيل ولا دراسة تقييم الأثر البيئي طبقاً لمتطلبات القوانين المصرية. وبعد تقديم الشكوى بعدة سنوات، تحديداً عام 2020، سلمت مؤسسة التمويل إلى مكتب المحقق دراسة تقييم للأثر البيئي يرجع تاريخها إلى عام 2002. إلا أن تقرير المحقق يوضح أن تلك الدراسة لا تعالج المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمصنع كما توجب الممارسات الصناعية الدولية الجيدة، وأنها أقرب إلى وثيقة تحديد المخاطر.

كما قدمت مؤسسة التمويل للمكتب موافقة جهاز شؤون البيئة على توسيع المصنع بتاريخ 2000. وجدير بالذكر أن وزارة البيئة ليست هي الجهة المسؤولة عن إصدار الترخيص النهائي، حسب القانون المصري، ولكن وزارة الصناعة.

وفي الجوانب المتعلقة بالتواصل المجتمعي؛ أوضح التقرير أن مؤسسة التمويل أخطأت منذ البداية عند التعاقد، حيث لم يتم تقييم الآثار البيئية والاجتماعية بما يتناسب مع طبيعة المشروع وحجمه والقرب الشديد من المساكن في منطقة صناعية مختلطة ولا الآثار التراكمية على السكان. وأنه كان يجب على المؤسسة الممولة أن تضمن أن الشركة نفذت عملية استشارة زبينة ومستنيرة قبل القيام بالاستثمار. وأوضح التقرير كذلك أنه طوال فترة التعاقد لم يتوافق المصنع مع متطلبات الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية للمشروع، أو الإبلاغ عن تنفيذ الإجراءات التصحيحية، أو التشاور مع المجتمعات المتضررة وإدارة المخاطر الأمنية.

أما فيما يتعلق بحقوق العمال، فأشار التحقيق إلى وجود علامات تشير إلى خطورة وضع العمال، حيث كان المصنع يشغل ما يقرب من 80% من موظفيه بنظام التعاقد عبر شركات وسيطة لإلحاق العمالة (لا تضمن الكثير من حقوقهم) وليسوا معينين بشكل مباشر (بما يتضمنه ذلك من حقوق يضمنها قانون العمل). وتعتبر التوصيات الدولية أن وجود 25% أو أكثر من العمال المتعاقدين من الباطن مؤشرا خطيرا، كونهم الأكثر عرضة للاستغلال.

ووجد المحقق أن مؤسسة التمويل لم تتخذ إجراءات تلزم المصنع بتوسيع نطاق الحماية ليشمل كل العمال. وكانت شكوى العمال السابقين (المتعاقدين من الباطن) هي تعرضهم للتمييز في الأجور والمزايا الاجتماعية والعينية. وأوضح التقرير أنه حتى سنة 2019 أظهرت مجموعات النقاش البؤرية التي قامت بها مؤسسة التمويل الدولية مع العمال المتعاقدين استمرار شكواهم بشأن زيادة الرواتب والتأمين الطبي.

كما أورد التقرير ما رصدته مؤسسة التمويل نفسها من وجود أوجه قصور في سياسات وإجراءات الصحة والسلامة المهنية الخاصة بالعاملين، فيما يتعلق باستخدام معدات الحماية الشخصية خصوصا بين العمال المتعاقدين من الخارج.

وقد وجد المحقق عند زيارته للمصنع عام 2017 أن ادعاء المصنع ومؤسسة التمويل أن العمال المتعاقدين بهذا النظام يقومون بالمهام غير الأساسية فقط في العملية الإنتاجية، ادعاء غير صحيح. ذلك أن العديد من هؤلاء العمال يؤديون أنشطة روتينية في خط إنتاج الأسمنت، تحت إشراف مباشر من إدارة المصنع. كما أن منهم من استمر في العمل أكثر من عشر سنوات، بما يؤكد أنهم يستحقون المساواة مع العمال المعيّنين في الأجور والمزايا.

وكشف التحقيق عن معلومات جديدة، أكدت ما ذكره العمال المتعاقدون السابقون حول قيام المصنع بخفض نفقات العمل عن طريق تنفيذ خطط للتقاعد المبكر، يتم من خلالها نقل العمال المعيّنين إلى حالة العامل المتعاقد من الخارج، وذلك عن طريق إنهاء التعيين، ثم إعادة التوظيف من خلال شركات توريد العمالة. ونفذت الشركة خطة من هذا النوع في عام 2016 وأخرى في عام 2017.

رصد التحقيق كذلك انتهاك المصنع لحقوق العمال المتعاقدين في التنظيم للدفاع عن حقوقهم، وفي التعبير عن مظالمهم طوال فترة التعاقد. ففي عام 2019 تلقت مؤسسة التمويل الدولية نموذج عقد محدث من الشركة للعمال المتعاقدين ينص على أن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية عن العمال في حالة الإصابة أو الوفاة، وأنه يجب ضمان عدم توقف العمال عن العمل لأي سبب مثل الإضرابات والاحتجاجات (وهو ما يتعارض مع حقوق العمال المكفولة في القوانين المصرية، فضلا عن تعارضه مع المعايير الدولية).

بعد انتهاء مكتب المحقق من التحقيق يجب أن تقدم مؤسسة التمويل الدولية ردها، وتضع خطة عمل تستجيب لتقرير المحقق، وهذا ما تم بالفعل. لكن من المؤسف أن خطة العمل التي وضعتها المؤسسة لم تستجب لكافة النتائج التي توصل إليها التحقيق (تضمنت الخطة 6 بنود فقط بينما غطى تقرير المحقق 12 بنداً).

- لم تستجب خطة العمل في رأينا إلى أهم نتائج التحقيق ولا أهم مطالب مقدمي الشكوى، فقد جاءت بدون أي ذكر على الإطلاق لأي من قضايا العمال، ولم تنطرق إلى أي من المشاكل البيئية الكبرى.

من بين ستة بنود هناك بند واحد فقط يختص بالمشاكل البيئية (الضوضاء)، بينما تتعلق باقي البنود بالإفصاح والتواصل المجتمعي وبتطوير إجراءات مؤسسة التمويل نفسها! وحتى البنود الأربعة المطلوبة من شركة أسمنت تيتان (من أصل 6 بنود) طبقا لخطة عمل مؤسسة التمويل، مرهونة بموافقة الشركة نفسها. وذلك بحجة أن مؤسسة التمويل أنهت كافة أشكال التعاقد مع الشركة منذ عام 2020.

هذه الشكوى هي الأولى المقدمة إلى مكتب المحقق من مصر، وهي من الشكاوى النادرة كذلك في منطقة الشرق الأوسط، ومن القليلة التي وصلت إلى المراحل النهائية من بين كل الشكاوى المقدمة إلى مكتب المحقق. ومن المؤسف أن تستغرق الشكوى منذ تقديمها وحتى صدور النتائج النهائية ما يزيد على ست سنوات، لتخلص في النهاية إلى تلك الاستجابة الضعيفة.

ذكرنا سابقا أن كثيرا من النقد وجه إلى مؤسسة التمويل في كافة بقاع العالم بسبب الأضرار التي

تسببها مشروعات القطاع الخاص التي تمولها. وأن معايير الاستدامة وضعت لضمان حسن اختيار المشروعات وجودة أدائها، ومهمة مكتب المحقق هي كشف أوجه القصور في تطبيق هذه المعايير. ونحن نعتقد أنه لضمان فاعلية دور مكتب التحقيق في المحاسبة يجب على الأقل أن يكون هناك التزام بجد أقصى مناسب للانهاء من التحقيقات، والالتزام من مؤسسة التمويل باحترام نتائج التحقيق، ووضع خطة عمل فعالة تستجيب لكافة نتائجه. كما يتعين أن يكون هناك تعويض وجبر للأضرار التي أثبت التحقيق وقوعها على المشتكين، حتى بعد إنهاء التعاقد. بدون ذلك نخشى أن تظل معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية في الواقع، حبراً على ورق.

ملخص تقرير مكتب المحقق

معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية إحدى هيئات مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعامل مع القطاع الخاص. وكانت تلك المؤسسة قد تعرضت لانتقادات عديدة بسبب دعمها مشروعات لا تلتزم بالمعايير الدولية من حيث الحقوق البيئية والعمالية. ولهذا وضعت المؤسسة عدداً من المعايير البيئية والاجتماعية في سياساتها التمويلية تتفق مع المعايير الدولية، وأعلنت أنها تلتزم بها وتشرط على الجهات التي تحصل منها على تمويل أن تطبقها على مدى عمر الاستثمار أو التمويل الذي تحصل عليه، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات، وتجنب وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية السلبية على العمال والمجتمعات وغير ذلك من الاشتراطات.

آليات التحقيق وإصدار النتائج

مكتب المحقق CAO (مستشار شؤون التقيّد بالأنظمة) هو آلية الانتصاف المستقلة التي يشكّي إليها المتضررون من المشروعات التي تساندها مؤسسة التمويل الدولية. ويأخذ المحقق في الاعتبار بشكل أساسي مدى امتثال مؤسسة التمويل الدولية إلى معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية في ضمانها للمشروع الذي تموله. ويبحث المحقق أيضاً أداء المشروع الحاصل على التمويل (عميل

المؤسسة) ومصادقية الشكاوى المقدمة ضده، والنتائج والأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عنه. عند الانتهاء من التحقيق يُرسل التقرير إلى مؤسسة التمويل الدولية لإعداد ردها، وخطة العمل المناسبة لتصحيح أوجه القصور. ثم يُرسل تقرير المحقق مع رد مؤسسة التمويل إلى رئيس مجموعة البنك الدولي للموافقة عليه، وبعد ذلك يتم نشره على موقع مكتب المحقق CAO، ويبقى التحقيق مفتوحاً لمراقبة تنفيذ خطة العمل التي تعالج عدم الامتثال.

وكان التقرير الابتدائي قد صدر من مكتب المحقق CAO في 18 يوليو 2016 موضحاً أن هناك عدداً من النواحي المثيرة للقلق الشديد في أداء كل من مصنع تيتان بالإسكندرية ومؤسسة التمويل الدولية، وأنه يجب إجراء تحقيق معمق في الشكاوى. وفي يناير 2017 زارت مصر بعثة من مكتب المحقق بصحبة خبراء دوليين في البيئة وقضايا العمل، وقابلت الأطراف المعنية. وفي سبتمبر 2021 صدر التقرير النهائي الذي يتضمن نتائج التحقيق المعمق ونشر على موقع مكتب المحقق، ونشر معه أيضاً رد مؤسسة التمويل والذي يتضمن خطة العمل التي سنتهجها المؤسسة لمعالجة أوجه القصور. وكانت المبادرة قد أصدرت تقريراً سابقاً على تقديم الشكاوى، بعنوان مؤسسة التمويل الدولية وإنفاذ معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية: دراسة حالة لشركة أسمنت تيتان، في أكتوبر 2014. وركز هذا التقرير على حقوق العمال وأوضاع العمل بما فيها حق الإضراب، كما سلط الضوء على منع التلوث، وصحة وأمن المجتمع المحلي.

تدور نتائج التقرير حول ثلاثة جوانب أثرت في الشكاوى أهمها:

أولاً، البيئة: بما في ذلك مراجعة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع، وترخيص المصنع، وانبعاثات الهواء والتأثيرات الصحية، والتحول إلى استخدام الفحم كوقود، ومشاكل الضوضاء والاهتزازات

ثانياً، التواصل المجتمعي: بما في ذلك الكشف عن المعلومات، وإشراك أصحاب المصلحة والتشاور والأمان

ثالثاً، العمل: بما في ذلك شروط التوظيف وحرية التنظيم وشروط التوظيف والصحة والسلامة المهنية والمعاش المبكر.

أولاً: البيئة

1 - تقييم الجوانب البيئية والاجتماعية عند اختيار المشروع

يرى المحقق أن مؤسسة التمويل أخطأت عند التعاقد في عدم إجراء تقييم مناسب للأثر البيئي والاجتماعي المتوقع للمصنع والذي صنف ضمن (فئة ب) فقط بما لا يتناسب مع طبيعة المشروع وحجمه والقرب الشديد من المساكن في منطقة صناعية مختلطة ولا الآثار التراكمية على السكان.

ويوضح التقرير أنه حتى ضمن هذا التقييم غير المتناسب مع آثار المشروع، لم تستوف المؤسسة الإجراءات الصحيحة حيث لا يوجد ضمن ملفات المشروع أي وثائق لتقييم الأثر البيئي الخاصة بالمصنع. وذكر مسؤولو المؤسسة في هذا الصدد أنهم اكتفوا بالاطلاع عليها في مقر الشركة، وأن الكثير منها كان باللغة العربية دون ترجمة، وأنهم اعتمدوا على تأكيدات الشركة وعلى سمعة شركة تيتان الدولية بأن أوراقهم مستوفاة.

ورغم أنه بسبب التحقيق في الشكوى قدمت مؤسسة التمويل في فبراير 2020 إلى مكتب المحقق دراسة لتقييم الأثر البيئي للمصنع تعود لعام 2002، لكن مراجعة مكتب المحقق أشارت إلى أن هذا التقييم لا يتطابق مع الممارسات الصناعية الدولية الجيدة في تقييم الأثر البيئي، ولم يأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة على المجتمعات التي تعيش بالقرب من الموقع، كما لا يتضمن معلومات كافية حول المنهجية أو كيفية الوصول إلى الاستنتاجات، وأنه يشبه إلى حد كبير تقرير تحديد النطاق مع تحليل أساسي محدود على سبيل المثال، يشير تقييم موقع الفرن المقترح إلى أنه مناسب جداً نظراً لقربه من مواقع المواد الخام والطرق الرئيسية ومصادر المياه والطاقة.

2 - تراخيص المصنع والتصاريح

يؤكد المشتكون أن المصنع يعمل دون ترخيص قانوني سليم، وأن الترخيص الذي لدى المصنع هو ترخيص مؤقت تم تجديده لأكثر من 15 عاماً، دون ضمان استيفاء الشركة للشروط القانونية اللازمة كما ثبت ذلك الدعوى رقم 11632 لسنة 64 القضاء الإداري الإسكندرية.

ويؤكد تقرير المحقق خلو ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية الذي أصدرته المؤسسة في بداية

التعاقد، من أي شيء يتعلق بترخيص المصنع، وأنه طوال سجل المشروع لا توجد أي إشارة إلى أن مؤسسة التمويل الدولية استفسرت عن طبيعة التراخيص والتصاريح. ورغم أن المؤسسة علمت في ديسمبر 2011، عن الدعوى القضائية المذكورة فقد اكتفت بما أكده العميل من أن هذه الادعاءات ليس لها أساس من الصحة.

يرى المحقق أن مؤسسة التمويل الدولية لم تسع طوال المشروع إلى التحقق من حالة ترخيص عميلها أو الامتثال للقوانين الوطنية من خلال المراجعة أو تقييم الخبراء الخارجيين. وبدلاً من ذلك، اعتمدت مؤسسة التمويل الدولية على تأكيدات العميل وتبنت روايته.

وقد لوحظ، حسب التقرير، اقتناع مؤسسة التمويل الدولية أن انتقاد وضع الشركة كان بدافع الاهتمامات السياسية وليس لأسباب الموضوعية أو المعارضة العامة. وعبر فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية عن أن الصناعات الأخرى في المنطقة لا تمثل لجميع المعايير المحلية، رغم «أن الأساس الذي توصلت به مؤسسة التمويل الدولية إلى هذه الاستنتاجات غير واضح» حسب التقرير.

وبعد الشكوى، قدمت مؤسسة التمويل عام 2017 إلى المحقق عدداً من الوثائق من بينها موافقة الجهاز المصري لشئون البيئة المتعلقة بتوسيع مصنع APCC والصادرة بتاريخ أكتوبر 2000. أشارت الموافقة إلى دراسة بيئية متعلقة بالتوسعة وحددت عدداً من الشروط والمتطلبات. جدير بالذكر أنه، حسب القانون المصري فإن وزارة البيئة ليست هي الجهة المسؤولة عن إصدار الترخيص النهائي للمصنع، وإنما وزارة الصناعة هي التي تصدره بعد موافقة البيئة، ولا يوجد مثل هذا الترخيص ضمن المستندات.

3 - الانبعاثات وتلوث الهواء

يشكو السكان من أن انبعاثات المصنع خصوصا من الغبار تسبب أضرارا جسيمة لصحتهم، كما وثقوا نوبات من الانبعاثات الشديدة من المدخنة، والتي لا تتطابق مع ما ينشره المصنع من بيانات حول أدائه البيئي.

يرى المحقق أن الضرر الصحي من تلوث الهواء على السكان حقيقي، كما يرد في ص 6 من التقرير، وأن الانبعاثات المرتفعة للمصنع كانت على رأس المخاطر البيئية والاجتماعية التي حددها فريق مشروع مؤسسة التمويل الدولية عند بداية التمويل عام 2010. على سبيل المثال كانت انبعاثات الجسيمات الدقيقة من الفرن الرئيسي أعلى ست مرات من المستوى المقبول لمجموعة البنك الدولي. وطوال فترة التمويل سعت المؤسسة لتحسين تقنيات منع التلوث، ويؤكد التقرير أنه قد حدث بالفعل تحسن في كمية الانبعاثات لكن التقرير يوثق كذلك التالي:

أ. ظلت الجداول الزمنية لتركيب الفلاتر الحديثة متأخر كثيراً، وتشير الأدلة المتاحة إلى أن معظم انبعاثات المدخنة من الجسيمات الدقيقة ظلت أعلى من مستويات مجموعة البنك الدولي حتى عام 2015 على الأقل، وأن انبعاثات أكاسيد النيتروجين ظلت أعلى حتى عام 2016.

ب. رغم ذلك، لا يمكن التأكد من الالتزام بالمعايير المطلوبة، فمع إعلان المصنع عن قيامه بمراقبة مستمرة للانبعاثات ومتوسطات يومية يتم رصدها وإبلاغ جهاز شؤون البيئة بها، لم يقدم إلى مؤسسة التمويل الدولية سوى رصد لانبعاثات المدخنة في صورة متوسط سنوي للعينات الفصلية (أربع شهور سنويا)، وهو ما يخالف معايير مجموعة البنك الدولي التي تتطلب استيفاء المستويات 95% من وقت تشغيل المصنع، محسوبا على أساس متوسط القيم اليومية.

ج. نفذ المصنع نموذج تشتت لانبعاث الغبار في عام 2012 وخلص إلى أن التركيز الأقصى المتوقع لا يتجاوز الحد المسموح به. إلا أن الوثيقة الموجودة ضمن سجلات مؤسسة التمويل تخلو من تفاصيل المدخلات والمنهجية لتقييم مطابقتها لإرشادات مجموعة البنك الدولي. كما أن النموذج تم على مستوى الأرض بعيدا عن المدخنة، ولم يتضمن المصادر الإضافية من الغبار المتسرب، وذلك بحسب مؤسسة التمويل نفسها.

د. وفي عام 2016 أنشأ المصنع محطات جودة الهواء داخل المصنع، ويرى التقرير أن هذه المحطات تقيس مصادر التراب المتسرب من مصادر منخفضة فقط، أما المصادر المرتفعة مثل الدخان لا تقيسها، وأنه من أجل تقييم تأثير المصنع على جودة الهواء المحيط، وتحقيق مراقبة جيدة لمستوى جودة الهواء، كان ينبغي وضع المحطات خارج الموقع في المجتمعات المحيطة.

هـ. وثق الشاكون حوادث عديدة من الانبعاثات الشديدة من المداخن، وقد أكدت سجلات إشراف مؤسسة التمويل الدولية حدوث ما أسماه «الإطلاق العرضي» لـ «خبث الكلنكر» مرة على الأقل (وهو منتج وسيط في الصناعة يظهر في صورة أتربة أسمنتية). كما اعترفت شركة تيتان الدولية نفسها بهذا الإطلاق العرضي مرة أخرى. ورغم علم المؤسسة بهذه الحوادث وتقديرها لخطورتها، لا يوجد أي دليل على أن هناك إجراءات تمت في هذا الصدد. ورغم أن هذه الإطلاقات قد تكون قصيرة المدى وأنها قد لا تؤثر بشدة على المتوسط اليومي إلا أنها كفيلة بإحداث عواقب صحية وخيمة خصوصاً على الأطفال والمرضى وكبار السن من السكان في وقت إطلاقها.

و. ذكر المصنع أن المصدر الرئيسي للغبار في مجتمع وادي القمر هو حركة مرور المركبات باستخدام طرق غير مرصوفة، وأن المصنع ليس مصدراً رئيسياً للغبار المتسرب في المنطقة، استناداً إلى مقال إعلامي نقل هذا الكلام عن وزير البيئة، استند فيه إلى نتائج عمل لجان من الخبراء ومن مسؤولي الوزارة. لكن مراجعة المحقق التابع للبنك الدولي توضح أن الاختبارات التي يمكن أن تثبت هذا الادعاء، على سبيل المثال من خلال تحليل تركيبة الغبار المتسرب في المنطقة، لم يتم إجراؤها، كما لم يتم أبداً قياس جودة الهواء المحيط أثناء إغلاق المصنع مقارنة بها أثناء التشغيل، حتى يمكن تحديد مساهمة العميل في التلوث المحيط بشكل واضح.

4 - استخدام الفحم واستهلاك الطاقة

أشارت سجلات مؤسسة التمويل منذ البداية إلى أن كفاءة استهلاك الطاقة في المصنع منخفضة نسبياً مقارنة بأفضل الممارسات، بما يعني أن كميات الطاقة المستهلكة أعلى من الاحتياج، لكن

لا توجد خطة لتحسين كفاءة هذا الأداء. ورغم أن الفحم من أسوأ مصادر الطاقة من ناحية التلوث خاصة إذا اقترن بانخفاض كفاءة الأداء، لم تراجع مؤسسة التمويل جودة دراسة تقييم الأثر البيئي لاستخدام الفحم التي أجراها المصنع، ولم تؤخذ الآثار التراكمية المتعلقة باستخدام الفحم في الاعتبار، لاسيما بالنظر الى قرب المصنع من السكان.

5 - الضوضاء والاهتزازات والرائحة

حسب تقرير مكتب المحقق فقد كانت قياسات الضوضاء من المصنع عام 2011 أعلى بكثير من المعيار المصري ومعيار البنك الدولي، ولم تطلب مؤسسة التمويل الدولية من المصنع اتخاذ أي خطوات لتقليل الضوضاء أو لقياس ومراقبة تأثير الاهتزازات. وسجلت تقارير المؤسسة لعام 2017 أن قياسات الضوضاء قد زادت بشكل كبير عن الحد الأقصى لمجموعة البنك الدولي، وحتى صدور تقرير المحقق لم تطلب المؤسسة من العميل إجراء تقييم مناسب لمستويات الضوضاء أو اتخاذ خطوات للتخفيف من آثار الضوضاء والاهتزازات على السكان المحليين.

ثانياً: مشاركة المجتمع

بوجه عام وجد المحقق أن تقييم مؤسسة التمويل الدولية وإشرافها على أداء المصنع فيما يتعلق بقضايا مشاركة المجتمع لم يلبيا المتطلبات ذات الصلة، سواء في جوانب الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع، أو جوانب الإبلاغ عن تنفيذ الإجراءات التصحيحية، أو فيما يخص التشاور مع المتضررين وإدارة المخاطر الأمنية. وعلى وجه الخصوص، يرى المحقق أن مؤسسة التمويل أخطأت في تطبيق معاييرها وتصنيف المشروع بأنه صغير التأثير، ولم تتأكد من وجود دعم مجتمعي واسع للمشروع ولا من قيام المصنع بالتشاور المستنير مع السكان.

وكنموذج على عدم الإفصاح يذكر التقرير أنه في مايو 2017، نشرت منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ممثلة المشتكين، مقطعاً لفيديو يُظهر انبعاثات كثيفة من مدخنة تبريد الكلنكر. ورد المصنع، عن طريق منظمة مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان (Business and Human Rights Resource Centre)، قائلاً إنه تمت ملاحظة الحادثة ووضعها تحت

السيطرة. لكن المنظمة ردت بأن هناك على الأقل 14 من هذه الحوادث الموثقة، وقعت بين 2015 و 2017، وأنه لا يوجد أي إفصاح عن هذه الحوادث. ولم يُقابل رد المنظمة بأي استجابة من جانب شركة تيتان.

ثالثا : حقوق العمال وظروف التشغيل

اشتكى العمال من مخالفة المشروع لمعايير المؤسسة الدولية الخاصة بالعمل، ومخالفته لقانون العمل المصري، واشتكوا من شروط توظيف العمال المتعاقدين من الخارج وحرمانهم من المزايا ومن حرية التجمع، بالإضافة إلى سوء ظروف الصحة والسلامة. كما تظلم عدد من أصحاب المعاش المبكر لعام 2003 بسبب حرمانهم من استحقاقاتهم.

1 - ظروف تشغيل العمال المتعاقدين

عند بداية التعاقد علمت مؤسسة التمويل أن المصنع يشغل ما يقرب من 700 من العمال المتعاقدين من الخارج (حوالي 80% من العاملين) ورغم أن التوصيات الدولية تعتبر أن وجود (25% أو أكثر) من العمال المتعاقدين بشكل غير مباشر (من الباطن)، مؤشر خطر كونهم أكثر عرضة للاستغلال. ورغم عدم وجود ما يثبت التزام المصنع بضمان حقوق هؤلاء العمال لم تقم مؤسسة التمويل الدولية بمراجعة الممارسات التجارية للعميل فيما يتعلق بهم، كما لم تقابل أيًا منهم.

ادّعى المصنع أن العمال المتعاقدين بشكل غير مباشر هم فقط من لا يؤديون المهام الأساسية في المصنع، ولهذا لا تلزم مساواتهم بالعمال المعيّنين. لكن عند زيارة المحقق للمصنع وجد العديد من هؤلاء العمال ينفذون أنشطة روتينية في خط إنتاج الأسمنت، أو في مرفق التعبئة والتغليف، تحت إشراف مباشر من إدارة الشركة. ومنهم من تم توظيفهم بشكل مستمر لعدة سنوات، ما ينفي صحة تأكيدات الشركة حول اختلاف نوعية المهام. وتظهر سجلات مؤسسة التمويل الدولية أنها كانت على علم بأن الشركة تعتمد تعيين عمال ذوي مهارات تقنية (وليسوا من عمال المهام المساعدة غير الأساسية)، وأنها رغم ذلك تعتمد تشغيلهم بعقود خارجية عبر شركة وسيطة.

وحسب المحقق كانت المؤسسة على علم بأن المصنع مستمر في إنكار وضع العمال المتعاقدين ولم يتم تصحيح الوضع. ففي عام 2015 أوضحت مقابلات المؤسسة مع العمال المتعاقدين أنهم يؤدون نفس العمل الذي يقوم به الموظفون المعينون لكن في ظل ظروف من عدم المساواة في الأجور والمزايا. وحتى سنة إنهاء التعاقد بين مؤسسة التمويل والشركة في 2019، أظهرت سجلات مقابلات مؤسسة التمويل الدولية مع العمال المتعاقدين بتلك الطريقة استمرار مخاوفهم بشأن زيادة الرواتب والتأمين الطبي.

وفي عام 2016 نفذ المصنع خطة التقاعد المبكر، وخطة لاحقة في عام 2017. وكانت الشركة في هذه الحالات تقوم بنقل العمال المعينين إلى حالة العامل المتعاقد عن طريق إنهاء العقد، وإعادة التوظيف اللاحقة من خلال شركات توريد العمالة بدون أي حقوق أو امتيازات. ورغم ذلك لم تقدم مؤسسة التمويل الدولية لشركة تيتان أي ملاحظات تتعلق بهذا الصدد.

2 - حرية التنظيم

يعكس اعتصام فبراير 2013 تعامل المصنع والمؤسسة الدولية الذي ينتهك حقوق العمال في التجمع والتفاوض ويخالف معايير الاستدامة، فقد اعتصم عدد من العمال المؤقتين في مقر الشركة بسبب رفض الشركة التفاوض معهم بخصوص تحسين شروط العمل، وتم فض الاعتصام بالقوة واعتقال عدد كبير من المشاركين وتم توجيه اتهامات إلى 18 عاملا من المشاركين في الاعتصام بحجة الاحتجاز غير القانوني لبعض الموظفين والاعتداء على قوات الأمن، ولكن تمت تبرئتهم جميعا عام 2016.

منذ عام 2011، كانت مؤسسة التمويل الدولية على علم بالعديد من التقارير حول أعمال الاحتجاج والإضرابات في المصنع بسبب شروط العمل، رغم ذلك لا يوجد أي مؤشر على أنها تابعت مع الشركة التي تمولها فيما يتعلق بالاحتجاجات أو المطالبات التي رفعها العمال. وبالعكس رأت المؤسسة، بحسب تقرير المحقق، أن هذه الأحداث تحدث في منشآت أخرى في مصر في ذلك الوقت!!

ويذكر التقرير أنه قبل صدور أحكام التبرئة للعمال لوحظ داخل مؤسسة التمويل الدولية قناعها

بكلام شركة تيتان من أن الهجمات على الشركة كانت ذات دوافع سياسية. وقد تغاضت مؤسسة التمويل عن فصل ما يقرب من 50 عاملاً متعاقداً من قبل المقاول بسبب مشاركتهم في الاحتجاج. كما تغاضت عن رفض الشركة التفاوض مع الأفراد الذين تمت تبرئتهم فيما بعد، حيث أخطرت الشركة مؤسسة التمويل الدولية بأن القانون لا يسمح للعمال المتعاقدين بالتفاوض ولا بإنشاء نقابة مستقلة، ولهذا رفضت الشركة التفاوض معهم حتى بعد تبرئتهم، ولم تعارض المؤسسة هذا التعامل المجاني للمحقوق.

ويذكر تقرير المحقق أنه على رغم من كون هذا مؤشر قوي على تقييد حقوق العمال المتعاقدين في التنظيم، يتعارض مع معايير الاستدامة، فإن مؤسسة التمويل الدولية لم تطلب مزيداً من المعلومات حول ذلك، كما لم تتأكد مما يفرضه القانون المصري في هذه الأحوال.

وطوال فترة الاستثمار، وظلت الشركة على موقفها ولم تسمح لعاملها المتعاقدين خصوصاً بالتعبير عن مظالمهم أو بجرية التنظيم، ولم تقدم المؤسسة الدولية إرشادات أو توصيات كافية للشركة فيما يتعلق بهذه الحقوق. ويدلل مكتب المحقق التابع للبنك الدولي على دراية المؤسسة بهذه الانتهاكات لحقوق العمال، بأنها تلقت، في عام 2019 نموذج عقد محدث من الشركة للعمال المتعاقدين من الخارج، ينص على أحكام تطالب شركة توريد العمالة بتحمل المسؤولية الكاملة عن العمال في حالة الإصابة أو الوفاة. وتضمن العقد مطالبة شركة توريد العمالة بضمان عدم توقف العمال عن العمل لأي سبب مثل الإضرابات والاحتجاجات.

3 - الصحة والسلامة المهنية

المراجعة السابقة للاستثمار التي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية، والتي تدرس فيها المؤسسة أي مشروع قبل الموافقة على تمويله، لم تأخذ في الاعتبار مخاطر الصحة والسلامة المهنية المرتبطة باعتماد العميل (مصنع الإسكندرية) على العمالة المتعاقدة من الباطن، وارتكبت المؤسسة إلى عزم الشركة الحصول على شهادات الجودة وكذلك على سمعة شركة تيتان الدولية، لكن أظهرت متابعة مؤسسة التمويل للشركة عدداً من أوجه القصور في تنفيذ سياسات وإجراءات الصحة والسلامة المهنية بما يتفق مع القضايا التي أثارها مقدمو الشكاوى، خصوصاً ما يتعلق باستخدام

معدات الحماية الشخصية، وسوء حالة النظافة داخل المصنع، والترتيبات التعاقدية التي سعت إلى الحد من مسؤولية العميل عن صحة وسلامة العاملين المتعاقدين .

4 - أصحاب المعاش المبكر

تضمنت الشكوى مخاوف محددة من عمال شركة الإسكندرية الذين تم تسريحهم من خلال نظام التقاعد المبكر عام 2003 لم تطلب مؤسسة التمويل الدولية من الشركة التعامل معهم لفحص شكاوهم واستحقاقاتهم، بل حسب المحقق أن المؤسسة كنت ترى أن الاحتجاجات كانت مدفوعة بمخاوف سياسية وليست جوهرية، تصديقا لمزاعم الشركة.

استجابة مؤسسة التمويل الدولية لنتائج التقرير

كما ذكرنا فقد صدر التقرير النهائي من مكتب المحقق في 20 سبتمبر 2021 الذي يتضمن نتائج التحقيق المعمق ونشر على موقع مكتب المحقق، ونشر معه أيضا رد مؤسسة التمويل والذي يتضمن خطة العمل التي سنتهجها المؤسسة لمعالجة أوجه القصور أو نتائج تقرير مكتب المحقق، الذي يرصد أيضا تنفيذ خطة العمل.

تضمنت خطة عمل مؤسسة التمويل البنود التالية

1 - الإفصاح عن المعلومات، حيث تلتزم المؤسسة بأن تنشر على موقعها الإلكتروني وثائق التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع الذي قامت به عام 2009، وكذلك دراسة تقييم الأثر البيئي الذي قامت به الشركة عام 2002، وذلك في خلال شهر من صدور التقرير أي قبل نهاية أكتوبر 2021 .

2 - الإفصاح عن المعلومات وإشراك المجتمع: تقترح مؤسسة التمويل الدولية على شركة «أسمنت تيتان مصر»، خلال شهر من صدور التقرير، أن تفصح عن تقرير الرصد البيئي الخاص بها وكذلك الإجراءات التي تمت في السنوات العشر الماضية للتخفيف من الانبعاثات البيئية للمصنع، وفي حال موافقة الشركة سيتم الاتفاق على الجدول الزمني للتنفيذ.

3 - الضوضاء: تقترح مؤسسة التمويل الدولية، خلال شهر من صدور التقرير، على شركة أسمنت تيتان- مصر مواصلة العمل على تحديد وتقييم مصادر الضوضاء، وفي حال موافقة الشركة سيتم الاتفاق على الجدول الزمني للتنفيذ.

4 - المشاركة المجتمعية والتظلم المجتمعي: تقترح مؤسسة التمويل الدولية، خلال شهر من صدور التقرير على شركة أسمنت تيتان-مصر أن توثق إجراءات المشاركة المجتمعية والتظلمات، وفي حال موافقة الشركة سيتم الاتفاق على الجدول الزمني للتنفيذ.

5 - تقييم المخاطر الأمنية وإدارة الأمن: تقترح مؤسسة التمويل الدولية، خلال شهر من صدور التقرير، أن توثق شركة أسمنت تيتان-مصر إجراءات إدارة الأمن الخاصة بها، وفي حال موافقة الشركة سيتم الاتفاق على الجدول الزمني للتنفيذ.

6 - تحديث إجراءات المراجعة البيئية والاجتماعية الخاصة بمؤسسة التمويل عند تقييم المشروعات التي تمولها، لتعكس التطويرات والتحسينات، وستصدر الإجراءات المحدثة في الربع الأول من سنة 2022.

ورغم أن نتائج التحقيق قد توصلت إلى 12 بنداً يجب على مؤسسة التمويل معالجتها، فإن خطة عمل المؤسسة لم تتضمن سوى 6 بنود، لأنها لم توافق على بعض النتائج التي وصل إليها التحقيق حول تقصير المؤسسة في الالتزام بمعايير الأداء، وهو ما جاء في سياق رد المؤسسة على تقرير المحقق. ولا تسمح استقلالية عمل مكتب المحقق بتدخل مؤسسة التمويل في تعديل النتائج التي توصل إليها حتى لو لم توافق المؤسسة عليها، ولكن يظل وضع وتنفيذ خطة العمل حق للمؤسسة وحدها ولا يستطيع مكتب المحقق إلزامها بالاستجابة إلى كل نتائج التحقيق.